

القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا: نموذج استراتيجي جديد؟

تأليف . شان ماكفيت

سوف تقوي هذه القيادة الجديدة تعاوننا الأمني مع أفريقيا وتساعد على إيجاد فرص جديدة من أجل دعم قدرات شركائنا في أفريقيا. إن القيادة الأمريكية في أفريقيا سوف تعزز جهودنا للمساعدة في توفير السلام وأستباب الأمن لدول أفريقيا. ودعم أهدافنا المشتركة في مجالات التنمية والصحة والتعليم والديموقراطية والنمو الاقتصادي في القارة الأفريقية.¹

الرئيس جورج دبليو بوش

في السادس من شهر فبراير/ شباط 2007، أعلن الرئيس الأمريكي عن تشكيل القيادة العسكرية الموحدة العاشرة، وأطلق عليها القيادة العسكرية "أفريكوم- AFRICOM" وسوف يغطي نطاق مسؤوليتها القارة الأفريقية. كما سيكون لها عدد لم يسبق له مثيل من الموظفين المدنيين بمنصب قيادية في الوكالات الحكومية المشتركة، ليؤدوا أدواراً هامة (بما في ذلك منصب مدني، لنائب القائد العام). وسوف يكون هدف هذه القيادة الجديدة تعزيز جهود وزارة الدفاع (البننتاجون) لمساعدة الشركاء الأفارقة في تحقيق مناخ أكثر استقراراً من خلال التعاون الأمني .

وبرزت تساؤلات عديدة عن رؤية المقبلة لأفريكوم يوم كشف عنها الرئيس وحدد مسؤولياتها بشكل علني لكونها تُعد غريبة بالنسبة لباقي القيادات الموحدة. فكلما مثل "التنمية، الصحة، التعليم، الديموقراطية، والنمو الاقتصادي" تعتبر كلمات غريبة في حقل المهام العسكرية. والتي عادة ما تركز على الأعمال القتالية وتحقيق النصر في الحروب. فمن نواح كثيرة، تُعد أفريكوم إحدى تجارب ما بعد الحرب الباردة، يُعاد فيها التفكير بشكل جذري فيما يتعلق بمفهوم الأمن في بداية هذا القرن الحادي والعشرين القائم على دروس بناء السلام المستخلصة منذ سقوط جدار برلين.



U.S. Africa Command:
A New Strategic
Paradigm?

Sean McFate

Available in English at:
<http://usacac.leavenworth.army.mil/CAC/milreview/English/JanFeb08/McFateEngJanFeb08.pdf>

فهل يمكن لأفريكوم أن تخرز نجاحاً؟ تبحثُ هذه المقالة في الاحتمالات عن طريق تحليل أصول أفريكوم وتوقيتاتها واستراتيجيتها ووضعها، إلى جانب التحديات التي ستواجه القيادة الناشئة في بدايتها.

لماذا القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا-أفريكوم؟

لقد بدأت أفريكوم نتيجة تغيير إداري داخل البنتاجون من أجل ، وحسب كلام وزير الدفاع روبرت غيتس²: « معالجة أحد الترتيبات التي أصبحت من مخلفات الحرب الباردة». أو، طبقاً لكلام السفير روبرت لوفتيس، أحد كبار الأعضاء التابعين لوزارة الخارجية في الفريق الانتقالي لأفريكوم: لقد أنشأت بسبب أن «أفريقيا تعتبر أكثر أهمية لنا استراتيجياً، وتستحق أن ينظر إليها من خلال العدسة الخاصة بها»³ تلك العدسة هي القيادة الموحدة الجديدة. لقد تم تأسيس القيادات الموحدة، أو القيادات العسكرية القتالية، خلال الحرب الباردة لإدارة القوات العسكرية على وجه أفضل، في مواجهة مسلحة محتملة مع الاتحاد السوفيتي والدول التي تدور في محوره. أما اليوم فهي عبارة عن مواشير زجاجية يرى البنتاجون العالم من خلالها، وكل قيادة مسؤولة عن تنسيق وتكامل وإدارة كافة إمكانيات وزارة الدفاع وعملياتها في نطاق المسؤولية المحددة لها، طبقاً لخطة القيادات الموحدة. وهي الخطة التي يراجعها الرئيس ويعدل فيها بحسب الحاجة، ويقرها ، بصورة دورية.

وقد ثبت أن تصميم القيادة الموحدة تكتنفه المشاكل بالنسبة لعمل البنتاجون في قارة أفريقيا، القارة التي لم تعتبر ذات أهمية استراتيجية خلال الحرب الباردة . ويتضح ذلك في عدم قيام البنتاجون بتخصيص قيادة موحدة لقارة أفريقيا على الإطلاق، رغم وجود حاجة إلى الاهتمام بوحدة من أكبر القارات وأكثرها تعرضاً للنزاعات على وجه البسيطة. وبدلاً من ذلك، قام البنتاجون بتقسيم التغطية الأفريقية بين ثلاث قيادات موحدة: القيادة الأوروبية (يوكوم)، والقيادة المركزية (سنتكوم)، وقيادة الباسيفيك (باكوم). وكان لذلك النقص في التركيز آثاراً ضارة.

أول هذه الآثار، أن قارة أفريقيا لم تكن لها أبداً أسبقية أولى بالنسبة لأية قيادة موحدة. فكل قيادة أمريكية نظرت لالتزامها الاستراتيجي على أنه في مكان آخر. تاركة قارة أفريقيا بأعطائها درجة الاهتمام الثانية أو الثالثة. فعلى سبيل المثال: كان مركز الثقل الاستراتيجي ليوكوم دائماً هو قارة أوروبا، مع الغالبية العظمى لقواتها وأجهزة قيادتها، ومواردها مخصصة لتلك القارة، حتى بعد سقوط جدار برلين.

شان ماكفيت خبير بالشؤون والسياسة الأمنية الأفريقية . ويعتبر المهندس لجهود بناء أسس السلام الأمريكية وبرامج الإصلاح الأمني لدول ليبيريا وبوروندي والسودان . وهو ضابط سابق في الجيش الأمريكي وقد خدم في الفرقة 82 المحمولة جواً .

حصل ماكفيت على درجة الماجستير في السياسة الإدارية العامة من جامعة هارفرد وكلية كينيدي الحكومية كما حصل على شهادتي بكالوريوس من جامعة براون.

بعد التغيير



قبل التغيير



شكل رقم 1. أفريكوم وباكوم (يمين) سوف تتسلم مسئولية قيادة القوات بأفريقيا (فيما عدى مصر) من يوكوم وسنتكوم وباكوم (يسار) في أكتوبر/تشرين الأول 2008.

مستودع أفكار تابع لمركز جورج سي مارشال الأوروبي لدراسات الأمنة في ألمانيا) لدعم تطور السياسة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه قارة أفريقيا.

وأخيراً، لم تستفد قارة أفريقيا مطلقاً من دعم قائد عسكري من الذين تحمل أكتافهم أربعة نجوم وتفويض حازم يشتمل على القيام بمساعدة صانعي السياسات على فهم وجهات نظر الدول الأفريقية ووضع سياسة أمنية أفريقية فعالة.

وعند الأخذ بنواحي القصور الأربعة في الحسبان، نجد أنها أنتجت منهجاً مفككاً ومعوفاً تجاه قارة أفريقيا، يحتاج إلى وضعه ضمن أولويات البنّاتجون، وبالتبعية في شبكة الولايات المتحدة للوكالات الحكومية المشتركة.

وثاني هذه الآثار: أن تقسيم المسؤولية إلى ثلاثة أقسام يخلّ بمبدأ القيادة الموحدة، مما يزيد من احتمال عدم تنسيق جهد البنّاتجون في قارة أفريقيا. ومن الممكن أن يحدث ذلك التفرق، على وجه الخصوص، عند الثغرات بين القيادات الموحدة. فعلى سبيل المثال قد يكون الرد الافتراضي للولايات المتحدة بالنسبة لأزمة إقليم دارفور معقداً بسبب أن منطقة المصلحة تتداخل بين حدود يوكوم وسنتكوم، مما يسبب تحديات تنسيقية.⁴

أما ثالث هذه الآثار، فهو أنه بسبب عدم الاهتمام التاريخي، لم يقيم البنّاتجون بإعداد كادر بحجم أو عدد مناسب من الخبراء الأفارقة المختصين. وخلال العقد الماضي فقط، قام البنّاتجون بالاستثمار في مركز أفريقيا لدراسات الاستراتيجية (وهو

ودول القارة الأفريقية. وقد قامت وزارة الدفاع، على سبيل المثال، بإرسال وفود لها على مستوى عالٍ إلى دول أفريقية لمناقشة إنشاء القيادة. وكما أوضحت تريسا ويلان، النائب المساعد لوزير الدفاع للشؤون

وسوف تكون أفريكوم قيادة موحدة مميزة
بمسؤولية فريدة لقارة أفريقيا.

الأفريقية: "إذا ما أخذنا موضوع المشاركة بجدية، فإننا يجب أن نسلك مسلكاً لم نفعله من قبل، ونتشاور مع الأمم المعنية. إن ذلك الشكل في تناول موضوع المشاركة لم يحدث مع يوكوم، وباكوم وسنتكوم."⁵

لماذا الآن؟

إن أفريكوم هي أكثر من مجرد تغيير إداري داخل البنتاجون؛ فظهورها هو نتيجة للأهمية الجغرافية المتزايدة للقارة الأفريقية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وكما أقر هنري، نائب وكيل الوزارة، "تبرز أفريقيا على المشهد العالمي كلاعب استراتيجي، ونحن في حاجة للتعامل معها باعتبارها قارة."¹⁰ إن المصالح الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا متعددة، ومنها:

الاحتياجات الخاصة بمقاومة الإرهاب، تأمين المصادر الطبيعية، احتواء النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية، المتعلقة بانتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وخفض الجرائم الدولية، والرد على التأثير الصيني المتنامي.

وتهيمن مقاومة الإرهاب على جانب كبير من سياسة أمن الولايات المتحدة الأمريكية، في مواصلة

وكرد جزئي على عدم الاهتمام الغير المبرر، قرر البنتاجون إعادة رسم مخطط توزيع القيادات الموحدة عن طريق تشكيل "أفريكوم" (أنظر الشكل 1). وكما أدلى وزير الدفاع غيتس بشهادة أمام مجلس النواب بالكونجرس، بأن تشكيل أفريكوم "سوف يمكننا من إيجاد منهج أكثر فعالية وتكامل من الترتيب الحالي الذي يقسم قارة أفريقيا بين (قيادات موحدة مختلفة)."⁵ إن أفريكوم تجمع تحت قيادة واحدة موحدة جميع الدول الأفريقية عدا واحدة تُعد من الناحية التقليدية "أفريقية". (إن مصر هي الاستثناء، وذلك بسبب علاقاتها بالشرق الوسط بوجه عام وإسرائيل بشكل خاص. وتظل مصر مغطاه بواسطة سنتكوم).

وسوف تكون أفريكوم قيادة موحدة مميزة بمسؤولية فريدة لقارة أفريقيا.⁶ كما سيعين جنرال يحمل أربعة نجوم قائداً لها ولجهاز قيادة يضم حوالي 400-700 عضو. وسوف تتمركز القيادة في شتوتجارت، ألمانيا، بصورة مؤقتة، كقيادة موحدة فرعية. إلا أنه من المخطط لنقلها إلى أفريقيا (يتم تحديد الموقع في وقت لاحق). وبدء العمل اعتباراً من الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2008.⁷ وسوف يكون في إمكانية قائدها تعزيز القرارات السياسية فيما يخص القارة الأفريقية عن طريق دعم القضايا الأمنية الأفريقية في الكونجرس الأمريكي، وكذلك رفع وعي القوات المسلحة الاستراتيجية بالقارة.

وينوي البنتاجون أن يكون وجود أفريكوم شفافاً بدرجة لا تضر بالدول الأفريقية. ويردد ريان هنري، النائب الأول لوكيل وزارة الدفاع، باستمرار: "إن الهدف هو ألا تكون أفريكوم مرادفاً لدور ما للقيادة الأمريكية في القارة الأفريقية، بل تكون تدعيماً لجهود القيادة القومية الجارية في الوقت الحالي."⁸ إن فكرة المشاركة هي الأكثر إنتشاراً في تعامل البنتاجون مع أفريكوم

(HOA). ومبادرة عبر الصحراء

لمقاومة الإرهاب (TSCTI).¹²

كما أن أمريكا مهتمة بالموارد الطبيعية للقارة الأفريقية، خاصة فيما يتعلق بتوفير الأمن للطاقة. ومع تعاضد عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وتزايد الطلب العالمي على الطاقة فإن العالم- والولايات المتحدة بشكل خاص- سوف يصبح، بشكل متزايد، مديناً بالفضل لقدرات قارة أفريقيا في إنتاج البترول. تلك السلعة المتأرجحة. وتقترح

تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية ان تتولى قارة أفريقيا تأمين ما يصل إلى 25 بالمئة من واردات أمريكا بحلول عام 2015.¹³ وقد حدث بالفعل، أن شكل بترول المناطق شبه الصحراوية بأفريقيا في 2006 حوالي 18 بالمئة من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية (حوالي 1.8 مليون برميل يوميا). وبالمقارنة، كانت واردات الخليج العربي 21 بالمئة (2.2 مليون برميل يوميا).¹⁴

في الوقت الحالي، تُعد نيجيريا أكبر مورد للبترول في أفريقيا، وخامس أكبر مورد للبترول للولايات المتحدة الأمريكية، على مستوى العالم.¹⁵ إلا أن الاضطرابات بدلتا نهر النيجر قد خفضت الإنتاج بشكل دوري بما يقارب 25 بالمئة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول عالمياً. فعلى سبيل المثال، قفز سعر البترول بأكثر من 3 دولارات للبرميل في أبريل/نيسان 2007، بعد حدوث نزاع بخصوص الانتخابات الوطنية في نيجيريا، وقفز مرة أخرى في مايو/أيار بعد القيام



بحارة أمريكيون يعملون مع مواطنين من الكاميرون من بو ديوسي في تفريغ صناديق الطعام من سفينة راسية أثناء تلقي منح المساعدة لمشروع محطة مشاركة بأفريقيا، ليمبي، الكاميرون، 6 ديسمبر/كانون الأول 2007. (البحارة تابعون من للوحدة الهجومية الثانية للبحرية الحربية الأمريكية فورت ماكنري (مرفأ سفن43)

الولايات المتحدة لحربها ضد الإرهاب. وفي تبدل شامل لأفكار الحرب الباردة، تؤكد استراتيجية الأمن القومي 2002، على أن "التهديد الآن من جانب الدول التي تحقق تفوقاً في الحرب أقل من... التهديد من جانب الدول التي تخسرها."¹⁶ فمن منظور الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يؤدي عجز بعض الدول الضعيفة، أو عدم استعدادها للسيطرة على أراضٍ داخل حدودها، إلى إيجاد ملاذ آمن للمنظمات الإرهابية. لقد كان التمرد الحكومي بالفعل هو الحالة مع أفغانستان في أواخر التسعينات، عندما سمحت طالبان للقاعدة بالعمل بحرية تامة داخل حدودها، مما أدى إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001. وتضم قارة أفريقيا أكثرية من الدول الضعيفة في العالم في الوقت الحالي، وهو ما يضعها تماماً في مركز الحرب على الإرهاب. وستتولى أفريقيوم الإشراف على تنفيذ البرامج الأمريكية في قارة أفريقيا للتصدي للإرهاب وعملية الحرية الدائمة: قوة المهام المشتركة الموحدة-القرن الإفريقي (CJTF-

والتدريب، والمعدات، والوجيستاك، والبنية التحتية الاساس المطلوبة لأعمال حفظ السلام المعقدة. تاركة عبئ الدعم على عاتق المجتمع الدولي. وقد دفع هذا العبئ بعض الدول المانحة إلى المعاونة في بناء قدرة القوات الأفريقية، مما يؤدي إلى تعزيز قدرتها على المشاركة في عمليات حفظ السلام. فقدمت مجموعة الثمانية مبادرتها العالمية لعمليات حفظ السلام (GPOI)، وهو برنامج متعدد الأطراف يخطط لإعداد قوة حفظ سلام ذاتية الدعم قوامها 75000 جندي غالبيتهم من الأفارقة، بحلول 2010.

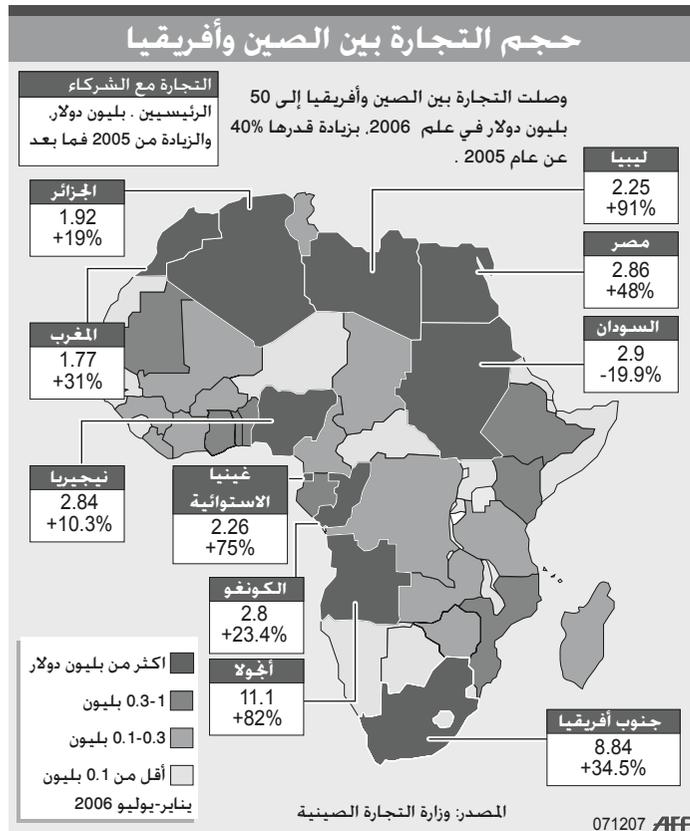
وتقوم وزارة الخارجية الأمريكية بأدارة (GPOI)، كما تدير برنامج المساعدة التدريبية لعمليات القوات الأفريقية الأكونا (ACOTA)، التي تعنى أيضا بتدريب أفراد قوات حفظ السلام.¹⁸ وطبقاً لما ذكره تشيب بيك، الذي يرأس أكونا، "إن مهمتنا هي مساعدة

بهجمات في دلتا النيجر. ومن اجل المساعدة في السيطرة على حالة عدم الأستقرار هذه، قد تصبح أفريكوم أكثر تدخلاً في الأمن البحري في خليج غينيا، حيث ترتفع توقعات الحفر بالمياه العميقة، "وأنت تنظر إلى غرب أفريقيا وخليج غينيا، تصبح تلك المناطق في بؤرة الرؤية بسبب الوضع الخاص بالطاقة." هذا ما صرح به الجنرال باننز كرادوك، قائد يوكوم، للمراسلين في واشنطن. إن موضوع حماية الطاقة "واضح الوجود وفي مقدمة الموضوعات."¹⁶

كما يظل من بين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية احتواء النزاعات المسلحة وتهدئة الكوارث الإنسانية. لقد عانت القارة الأفريقية طويلاً من النزاعات السياسية، والنضال المسلح، والكوارث الطبيعية، وتسببت جميعها في مأس للافارقة وانتقصت من الجهود الدولية في عمليات التنمية.

إن التكلفة المباشرة وغير المباشرة لعدم الأستقرار، تكلفة باهظة، فيما يتعلق بالمعاونة الإنسانية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. بالرغم من كون أفريقيا تتعرض اليوم لنزاعات مسلحة اقل مما كانت تتعرض له من العقد الماضي، فهي تستضيف غالبية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.¹⁷

وتشكل القوات العسكرية الأفريقية الحجم الأكبر من المشاركة في عمليات حفظ السلام الأفريقية من خلال الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس). وبالرغم من استعداد كثير من الدول الأفريقية للمشاركة في تلك العمليات، إلا أنها تفتقر إلى القيادة العسكرية.



الدول الأفريقية على تعزيز قدراتها من أجل المشاركة الفعالة في عمليات حفظ السلام.¹⁹ ورغم أن أفريكوم لن تقوم بإدارة (GPOI) أو أكوئا. فإن عليها تقديم المعاونة الفنية لمثل تلك البرامج ومشاركة الدول الأفريقية في إصلاح قطاع الأمن Security Sector Reform (SSR).

إن مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في مقدمة أسباب الوفيات في القارة، وتظل السيطرة على انتشاره على المستوى العالمي من الاهتمامات الجوهرية للولايات المتحدة الأمريكية. في عام 2004، وصف وزير الخارجية الأمريكية، آنذاك نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بأنه "أكبر تهديد للبشرية اليوم"²⁰ وطبقاً لمعلومات الأمم المتحدة في عام 2006 كان هناك 25 مليون أفريقي مصابين بجرثومة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وهو ما يمثل 63 بالمئة من المصابين به في جميع أنحاء العالم.²¹ ومن المعتقد أن نسبة الإصابة في بعض قوات الأمن الأفريقية يزيد عن تلك النسبة (ما بين 40 و60 بالمئة). كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، مما يزيد المخاوف من عدم قدرة تلك القوات على الانتشار عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، بل قد تكون قوة مسببة لانتشار المرض.²²

كما أن الجريمة الدولية في القارة الأفريقية تُعد إحدى اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة تجارة المخدرات. وقد أصبح غرب أفريقيا المركز الجديد لتجارة المخدرات. وفي العام الماضي، نفذت نيجيريا، محور اقتصاد غرب أفريقيا، 234 عملية ضبط وألقاء قبض في مطار لاجوس، جميعها تتعلق بتجارة مخدرات.

وهي تُعد مجرد عمليات بسيطة ومكشوفة على السطح طبقاً لتصريحات مسؤولين حكوميين.²³ كما أن غينيا - بيساو، وهي دولة أخرى من دول

غرب أفريقيا، تتحول بشكل سريع لأن تصبح دولة مخدرات. فقد ضبط جنودها يقومون بتسهيل نقل المخدرات أغلبها مُصدّر إلى أسواق أوروبية.²⁴ ولغرض وضع صورة لحجم هذه المشكلة الناشئة، وإضافة معلومات عنها، فقد لا يعلم الناس أن السلطات هناك ألقت القبض ووضعت يدها على ما يزيد عن 600 كغم من الكوكايين، يقدر ثمنها بما يزيد على 30 مليون دولار في كل منها، خلال العام الماضي. وفي غينيا- بيساو، تصل قيمة تجارة المخدرات إلى ما يقرب من 20 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.²⁵ إن التجارة الأفريقية غير المشروعة مثل المخدرات والأسلحة الصغيرة وتجارة الرقيق، تسبب قلقاً عالمياً مستمراً.

كما أن تأثير جمهورية الصين الشعبية الواسع في أفريقيا يعد أيضاً قلقاً مستمراً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وتبدو القارة بشكل سريع وكأنها ميدان معركة تنافسية فيما يصفه بعض المثقفين الأمريكيين، بالحرب الاقتصادية الباردة والغير مباشرة مع الصين، خاصة في مسألة الموارد.²⁶ فشهوة الصين النهمه للبتترول والموارد الطبيعية الأخرى هي حصيلة ما حققته من نجاح. فقد حافظ الاقتصاد الصيني على نسبة نمو مذهلة قدرها 9 بالمئة في المتوسط في السنة على مدى العقدين الماضيين، مما وصل بإجمالي الناتج المحلي إلى ثلاثة أضعاف حجمه خلال تلك الفترة. ويقوم البترول الأفريقي بإمداد النمو الصيني. وحتى عام 1993، كانت الصين دولة مصدرة للبتترول. أما الآن فهي ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم. وهي تحصل على 30 بالمئة من بترولها من مصادر أفريقية، خاصة السودان وأجولا والكونغو (برازافيل).²⁷ إن المنافسة في الحصول على الموارد الطبيعية، والبتترول على وجه الخصوص، هي أحد الاهتمامات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

تتجه الدول الأفريقية لممارسة نظام التصويت وفق الكتلة، وهو تكتيك للتأثير في وضع القواعد والنظم، والمفاوضات متعددة الأطراف، وغيرها من الممارسات الدولية. وقد اعتمدت الصين على الدعم الأفريقي في الماضي من أجل التغلب على النقد الدولي المحكم. على سبيل المثال، كانت الأصوات الأفريقية حاسمة في وقف قرارات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي أدانت انتهاكات صينية لحقوق الإنسان.²⁹ فقد صرح رئيس الوزراء وين جيا باو: «إن الصين جاهزة لتنسيق مواقفها مع الدول الأفريقية في عملية تشكيل القواعد الاقتصادية الدولية ومفاوضات التجارة متعددة الأطراف.»³⁰ فسوف تعطي العلاقات الاستراتيجية مع دول القارة الأفريقية الصين، بتكلفة منخفضة نسبياً، وسائل تأمين موقفها في منظمة التجارة الدولية وغيرها من المواقع متعددة الأطراف.

لقد أثار ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت قد حذرت جمهورية الصين الشعبية بالألا تدعم الدول الغنية بالموارد وتغض النظر عن فساد الحكم فيها أو إساءة التصرف الخارجي من قبل تلك النظم.³¹ ورغم ذلك، فقد أوجدت بكين الكثير من الحلفاء الأفارقة، من القطاع العام أو الخاص، من خلال المعونة المباشرة والقروض الامتيازية مع «عدم وجود قيود سياسية» مرفقة. وكما صرح رئيس الوزراء وين لوفود التي حضرت قمة التعاون الصيني الإفريقي 2003، في أديس أبابا، «نعم نحن نقدم معونتنا بإعماق الأخلاص ودون أية شروط سياسية.»³²

ولعل السودان أفضل المنتفعين المعروفين من السياسة الصينية التي شعارها «لا تسأل، لا تقل» التي تعني الفساد والرشوة وضرب القوانين عرض الحائط. فالصين هي أكبر مستثمر أجنبي مباشر، وكذلك أكبر عميل لإنتاج السودان من البترول.

كما أن الصين تبحث عن أسواق جديدة لبضائعها. وتؤكد ورقة سياستها الخاصة بأفريقيا بشكل واضح: «تشجع الحكومة الصينية وتدعم الاستثمار والتجارة مع أفريقيا، وسوف تواصل تقديم القروض التفضيلية والأثمانية للمشتري لتحقيق تلك الغاية.»²⁸ وحالياً، تقوم أكثر من 700 شركة صينية حكومية بتنفيذ أعمال في أفريقيا، مما يجعل من الصين ثالث أكبر شريك تجاري بالقارة، مباشرة خلف الولايات المتحدة وفرنسا، وقبل بريطانيا. وتدعم تلك المشاريع التجارية سلسلة من المبادرات الدبلوماسية التي تهدف أساساً ليس فقط إلى عزل تايوان ولكن أيضاً لتوسيع أهداف السياسة. فلدى جمهورية الصين الشعبية علاقات دبلوماسية مع 47 من الدول الأفريقية وتقدم معونة إنمائية محدودة، ولكن ليست بسيطة، مقابل الدعم الدبلوماسي. وتشارك الصين أيضاً في الجهود المتعددة الأطراف والساعية إلى بناء شراكات استراتيجية في أفريقيا. ففي عام 1999، طلب رئيس جمهورية الصين آنذاك، يانغ زيم من منظمة الوحدة الإفريقية (الآن الإتحاد الأفريقي) إنشاء منتدى خاص بالتعاون الصيني الإفريقي. وبعد مرور عام، تم عقد أول مؤتمر وزاري في بكين بمشاركة 44 دولة إفريقية. وفي عام 1995، تم إقامة تجارة مزدوجة الاتجاه بين أفريقيا والصين بقيمة تقل قليلاً عن بليون دولار. وبنهاية عام 2006 زادت القيمة عن 50 بليون دولار.

والسبب الذي يدخل في صميم اندفاع الصين السريع داخل الأسواق الإفريقية هو الدافع الذي يحفزها لتشكيل تحالفات استراتيجية. وتشكل دولاً إفريقية أكبر تجمع إقليمي منفرد للدول في أي منظمة دولية، وهو تأكيد على أهميتها بالنسبة للدبلوماسية الصينية. وعلاوة على ذلك، فإنه ضمن التنظيمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة،

إن مساحة الأراضي الواسعة في أفريقيا الغير الخاضعة لأي حكم، ومرض جرثومة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز الوبائي، والفساد، وادارات حكومية ضعيفة، والفقير المتفشى في جميع أنحاء القارة، تمثل تحديات وعوامل رئيسية في قضايا الاستقرار الأمني التي تؤثر على كل دولة في أفريقيا.³⁶ ولا يقتصر هذا الاهتمام النسبي الجديد بأفريقيا على اليوكوم، التي تغطي حالياً غالبية أجزاء القارة بالقوات المسلحة. ويعدُّ الرئيس الأمريكي من بين المسؤولين الذين أبدوا اهتماماً متزايداً بأفريقيا. وتؤكد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، في مارس/أذار 2006، أن «لأفريقيا أهمية جيو- استراتيجية متنامية، وهي ذات أسبقية عالية بالنسبة لهذه الإدارة.» وبأن «الولايات المتحدة تدرك أن أمنها يعتمد على مشاركة الأفرقة من أجل تقوية الدول الضعيفة والفاشلة، ووضع المناطق غير الخاضعة لأي حكم تحت سيطرة نظم ديمقراطية فعالة.»³⁷ إن أفريكوم هي نتاج هذه السياسة العريضة. وهي تمثل، أكثر من مجرد تغيير في الخرائط، لكونها استجابة للبيئة الأمنية الجديدة في بداية القرن 21.

نموذج استراتيجي جديد

كيف يكون على أفريكوم المساعدة في تأمين أفريقيا، القارة التي تعج بالأزمات. عليها أن تبدأ بتبني نمودجا أمنياً جديداً، يأخذ في الاعتبار أن الأمن والتنمية مسألتان مترابطتان ترابطاً لا ينفصم، ويقوي كل منهما الآخر. إن هذا الترابط هو نواة الوحدة الأمنية التنموية، ويؤدي النموذج الاستراتيجي إلى وجود أمن أكثر ثباتاً في القارة الأفريقية. فمنذ نهاية الحرب الباردة، أدركت الدول المانحة أهمية العملية الإنمائية إذا كان قطاع الأمن يعمل بصورة مستقلة- أو اهتمام هزيل بحكم القانون.

وتمتلك جمهورية الصين الشعبية 13 شركة من بين أكبر 15 شركة تعمل في السودان، وتشتري أكثر من 50 بالمئة من البترول الخام السوداني.³³ وفي المقابل تقوم الصين بتسليح النظام السوداني: فطبقاً للتقارير الصادرة مؤخراً عن منظمة العفو الدولية، تخرق الصين قرار الأمم المتحدة بحظر بيع الأسلحة، والتصدير غير القانوني للمعدات العسكرية- بما في ذلك المقاتلات النفاثة- للخرطوم في ذروة النزاع المتعلق بدارفور. وطبقاً لتقدير منظمة العفو الدولية، قامت جمهورية الصين الشعبية بتصدير أسلحة وذخائر قيمتها 24 مليون دولار، وقطع غيار ومعدات عسكرية بحوالي 57 مليون دولار، وطائرات مروحية وطائرات نقل بقيمة 2 مليون دولار، للسودان.³⁴ وإذا صحت هذه التقديرات، فإن استعداد الصين الضمني للتحريض على الإبادة الجماعية يضعها في تعارض تام مع أوضاع متعددة للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بسياسة الأمن القومي. وباعتبار الصين عضو دائم في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وعليها أن تدرك أن أفعالها تتعارض مع الحظر الإلزامي الذي فرضه المجلس نفسه.

إجمالاً، إن المصالح الأمنية الأمريكية في أفريقيا كبيرة، وقد تحرك وضع أفريقيا في المجال الاستراتيجي الأمريكي من وضع هامشي إلى وضع مركزي في عام 2006. قال الجنرال جيمس جونز، الذي كان قائد اليوكوم آنذاك، أن جهاز القيادة التابع له يكرس أكثر من نصف وقته في القضايا الأفريقية، مقارنة بعدم تناول تلك القضايا على الإطلاق قبل ثلاث سنوات.³⁵ أما جنرال كرادوك القائد الحالي لليوكوم فقد كان جازماً في شهادته المكتوبة أمام الكونجرس: «سوف تستمر الأهمية المتزايدة لأفريقيا في وفرضها التحدي الأكبر للاستقرار الأمني في نطاق مسؤولية قيادة اليوكوم (وضمن مسؤوليتها).

وغياب التنسيق الاستراتيجي، وساهمت جميعاً في فشل أفريقيا في النمو والتطور. رغم مرور عقود من توفر الموارد اللازمة.

يجب أن لا تكون مهمة أفريكوم هي التنمية، ولكن الفشل العام لمحاولات التنمية هي التي تحرك أفريكوم للمساهمة. فهذه العلاقة التناقضية ناجمة عن التهديدات الرئيسية لأمن أفريقيا، وهي

إن هدف وجود أفريكوم هو ليس البديل للدور القيادي الأمريكي في القارة الأفريقية، وإنما هو دعم جهود القيادة القومية الأفريقية في الوقت الحالي.

ليست تهديدات خارجية إنما ذات طبيعة محلية. على سبيل المثال، إن أكبر تهديد لأمن ليبيريا ليس قيام سيراليون بغارات خاطفة على الحدود، ولكنه تهديد داخلي: حرب العصابات، أو التمرد، أو قلب نظام الحكم أو الإرهاب. إن الغزوات الشاملة من دولة لأخرى ليست معتادة أو متعارف عليها في التاريخ العسكري الأفريقي. ولكن النزاعات الأفريقية تنشأ في أغلب الأحوال من جماعات المعارضة المسلحة المحلية. فتلك الجماعات تجد أنه من الأسهل تغيير الحكومات بالعنف بدلاً من تغييرها باستخدام الوسائل الشرعية للديموقراطية، حيث يوجد حصر سياسي لممارسات العديد من نظم الحكم، الحكم الرديء للقانون، وسهولة الحصول والوصول إلى الأسلحة الصغيرة، والمساحات الشاسعة من الأراضي غير الخاضعة لأية حكومة، والتي يمكن استخدامها كملأذ للجماعات المسلحة.

والمبادئ الديمقراطية والممارسات الإدارية السليمة، فإنه سيكون من المستحيل تحقيق التنمية المستدامة التي تخفف من حجم الفقر. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أفريقيا المتلقي للمعونة الأجنبية بموجب العديد من مشروعات مارشال، إلا أنها ما زالت اليوم على نفس حالة الفقر التي كانت عليها عام 1946. ويتم تخفيف هذا الوضع جزئياً بواسطة البنك الدولي ومعونة الولايات المتحدة الأمريكية، (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، وغيرهما من أدوات التنمية، والتي في العادة ما تتحاشى التنمية المرتبطة بالأمن. بما يسمح لدورة العنف في الدول الأفريقية الضعيفة أن تستمر. وكما أوضحت مشاكل الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق، إذا كان هناك درس واحد نتعلمه من التجربة الأخيرة في بناء أمة، هو أن الأمن يجب أن يكون شرطاً مسبقاً للتنمية.³⁸ ويجب أن تلعب هذه القاعدة دوراً رئيسياً عند وضع استراتيجية أمن جديدة لإفريقيا، القارة الأكثر تخلفاً على وجه البسيطة. ولكن للأسف، مع ذلك، ظلت المؤسسات الإنمائية الأمريكية تعمل بشكل منفصل، كل عن الأخرى، فيما يتعلق بالمنظور، والعمليات والنتائج. إن المعونات الأمريكية، محظور عليها قانوناً مساندة الإصلاح ذو التوجه الدفاعي، الذي ينتج عنه السماح المتوتر بوجود قوات للشرطة الفاسدة والعسكريين المستبدين، وهو ما يفسد ثمار التنمية. ويتحاشى البنجاحون، بصورة تقليدية، المهام غير القتالية، مما يحد من تدخله في مسارح العمل الضيقة مثل التدريب المتبادل الموحد المشترك وبرامج التمويل العسكري الأجنبي، وهو ما يكون ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لتحويل قطاع الأمن بصورة شاملة. وبمرور الوقت، تحول الاختلاف بين هذين المجتمعين إلى عناد بين الوكالات الحكومية المشتركة، وعجز في القدرة على العمل الجماعي.

وغالباً ما لاتكون الاطلاقات النارية أفضل الأسلحة ضد التهديدات الداخلية؛ ففي الواقع يمكن لقوات أمن كبيرة الحجم وغير فعالة أن تحث على العنف بنفس قدر تمكنها من كبحه. وكما علق بسخرية، جاك بول كلين، الممثل الخاص السابق للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، في شبه وقاحة، أن العديد من الجيوش الأفريقية «تجلس حول طاولة ورق اللعب، وتخطط لقلب نظام الحكم»³⁹. فلا يمكن تحقيق الأمن سوى عن طريق معالجة تحديات التنمية. إن هذا هو لب رابطة الأمن والتنمية. فعند الاهتمام بهذه الرابطة يؤدي إلى «حدوث فجوة بين الأمن والتنمية». حيث يمنع العجز الأمني ترسيخ التنمية. ومن ثم استدامة النزاع وتعرض التنمية للدخول في دائرة مفرغة. ويجب أن يكون التفويض الاستراتيجي لأفريكوم هو القيام بتضييق الفجوة بين الأمن والتنمية.

إلا أن الجماعات المحلية المسلحة يعيها نقطة ضعف: فهي لا بد وأن تعتمد على التأييد الشعبي المحلي من أجل الاختفاء والصمود وتحقيق النجاح داخل حدود دولة ما. وحتى يترتب الوصول إلى ذلك الدعم، يكون عليها كسب التعاطف الشعبي، عن طريق استغلال الظلم العام- الفعلي أو المحسوس- الذي يمكن أن يعزى إلى الفشل في عمليات التنمية. وتتضمن المظالم والشكاوى العامة سوء توزيع الثروة، غياب العدالة الاجتماعية، والتهميش السياسي لبعض الجماعات، وشمولية المصاعب الاقتصادية، والعنف العرقي، عدم كفاية الأمن العام، وفشل زرع بذور الديمقراطية. ومن أجل حرمان الجماعات المسلحة من ملاذ تلجأ إليه، ومن ثم درء خطر النزاع الداخلي، يترتب على الحكومات معالجة الأسباب الجذرية للمظالم العامة. فتلك المظالم أساسها عملية التنمية، ويستوجب أن يكون الحل الأمني ذا أساس تنموي.



لقاء عسكري لمناقشة مهمة أفريكوم. الجنرال ويليام وارد قائد أفريكام إلى اليمين رافعا يديه في مقابلة مع الفريق تافيجو ماسيري قائد قوات دفاع بتسوانا (إلى اليسار) في جابورن، بتسوانا، 3 ديسمبر/كانون الأول من عام 2007

ضمان التنمية

أزمات. والأزمات من أن تصبح نزاعات“. وهو ما يؤيده إصدار 2006 من مجلة كوادرينيال دفنس ريفيو.⁴² ومن المفهوم أن الحملات العسكرية تتم بشكل تقليدي بأربعة مراحل: المرحلة الأولى-”الردع/

تبرز أفريقيا على المشهد العالمي كلاعب استراتيجي. ونحن في حاجة للتعامل معها باعتبارها قارة.

الإلتحام،” المرحلة الثانية-“الأخذ بزمام المبادرة،” المرحلة الثالثة-“عمليات حاسمة،” المرحلة الرابعة-“عمليات انتقالية/توازنية.“ وحديثاً، قام مفكرون عسكريون بإضافة مرحلة إضافية، ”مرحلة الصفر.“ وهي تضم جميع الأنشطة والفعاليات التي تسبق بدء المرحلة الأولى. وتعبير آخر، إن مرحلة الصفر لها طبيعة وقائية خالصة، بالتركيز على كل شيء يمكن عمله لتجنب تطور النزاعات في المقام الأول.⁴³ وفي نقلة لاستراتيجية القيادة الموحدة التقليدية، يكون على أفريكوم تبني منع قيام النزاع كمهمة أولية لها، كما أوضح ريان هنري: ”إن الغرض من القيادة هو..... ما نشير إليه بالإجراءات التوقعية، وهي تلك الأفعال التي تؤدي إلى منع المشاكل من أن تصبح أزمات، والأزمات من أن تصبح نزاعات. وبذلك تكون مهمة القيادة أن تكون قادرة على فعل ذلك.“⁴⁴ أما الدرس الثاني لأفريكوم فهو أن المرحلة الرابعة، عمليات انتقالية/توازنية، يمكن أن تتجاوز العمليات القتالية، عندما يصل الأمر إلى تقرير ”النصر“. فقد جعلت المواقف في العراق وأفغانستان الأمر واضحاً جلياً أن القوة الفتاكة وحدها لم تعد المتغير الحاسم في الحملات العسكرية. لهذا الغرض، أصدر

لا يعني ضمان وتأمين التنمية القيام بعسكرة التنمية. أو تحويل البنتاجون إلى وكالة غوث ومعونة. فتضييق الفجوة يعني إحداث نقلة في الأسبقيات الاستراتيجية العسكرية من عمليات قتالية إلى عمليات غير قتالية؛ وهو ما يعني التركيز على منع النزاع وليس الرد على النزاع. بالنسبة للبعض، تُعد فكرة القيادة العسكرية دون توجه قتالي بدعة وهرطقة. وبالنسبة لآخرين، تمثل أفريكوم تجربة في أمن بدايات القرن الحادي والعشرين وربما تمثل نموذج للقيادات الموحدة لفترة ما بعد الحرب الباردة. ويوضح ويلان، باعتباره نائب مساعد وزير الدفاع، ”في نهاية الأمر كنا نقوم بإعادة تنظيم أسلوب العمل في البنتاجون. إلا أننا رأينا فرصة لعمل أشياء جديدة، والاستفادة من دروس تعلمناها منذ سقوط جدار برلين، وإنشاء منظمة يتم إعدادها من أجل المستقبل وليس الماضي.“⁴⁰ ومن عدة أوجه، تعد أفريكوم فرصة لإقامة مؤسسات والقيام بعمليات على أساس دروس بناء السلام خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.⁴¹

فالدرس الأول هو أن الأسبقيات الاستراتيجية يجب أن تعطى لمنع النزاع وليس الرد على النزاع. وبسبب حجم التعقيد في أفريقيا، فإن التركيز على الدول الضعيفة قبل انهيارها أو دخولها في نزاع، يمثل اقتصاداً للقوة، فإن التدخل بعد أن تتفجر الأزمة وتصبح نزاعاً، مثلما حدث في الصومال 1993، يعد مكلفاً للكثير من الدماء الأمريكية، والثروة، والوضع العالمي. وعلاوة على ذلك، نادراً ما تحقق التدخلات العسكرية سلاماً قابلاً للاستمرار وذلك بسبب أنها لا تقوم بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

فبالتركيز على عمليات ما قبل النزاع، تقوم أفريكوم بالمساعدة في ”منع المشاكل من أن تصبح

البيت الأبيض في 2005، «التوجيه الرئاسي للأمن القومي 44» الذي يحدد الأولوية لعمليات التعمير والاستقرار.⁴⁵ ورغم أنه وثيقة أولية، إلا أنه يشكل أساساً للتنسيق بين الوكالات الحكومية المشتركة في جميع برامج التعمير والاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، وفي نفس العام، أصدر البنتاجون توجيه وزارة الدفاع رقم 3000,05، الذي يعرّف عمليات الاستقرار بأنها «مهمة عسكرية أمريكية رئيسية» والتي «سوف تعطى أسبقية بالمقارنة مع العمليات القتالية»⁴⁶ بذلك يشكل هذا التعريف ثورة في الاستراتيجية العسكرية لقوات مسلحة كانت تركز بصورة تقليدية على القتال وتحقيق النصر في الحرب. وعلاوة على ذلك، تؤثر تلك السياسات الجديدة على البنتاجون والدولة والمعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات التمويل وتنمية البرامج لعام 2008 وما بعده. ويمثل ذلك التركيز الجديد تحولاً زلزالياً في الفكر العسكري، فهو يعطي أولوية لوظائف غير قتالية فوق مهام القتال الحربي. في سبيل البحث عن الأمن القابل للاستمرار والصمود.

إن عملية تشكيل نماذج خاصة من الوكالات الحكومية المشتركة سوف تكون عملية تدريجية مع القليل من الطرق المختصرة. وقد بدأ هذا النشاط بقرار يتم بموجبه تجهيز أفريكوم بأفراد مدنيين من الوكالات الحكومية المشتركة، ووضع العديد منهم في مناصب صنع القرار، وليس فقط إعطائهم أدواراً تقليدية للاتصال والربط.

في الواقع، ستكون أفريكوم أكثر القيادات وحدة في تاريخ المؤسسات في ضمها لمسؤولين مدنيين. وفي سابقة خارجة عن التقاليد، سوف يكون أحد نائبي القائد العام من المدنيين، والأكثر احتمالاً أن المنصب سيخصص لشخص بدرجة سفير.⁴⁹ وبذلك يرى البنتاجون في أفريكوم أنها ستتحول إلى «أكثر من قيادة قتالية»، وهذا الأكثر هو العدد الاستثنائي الكبير من المدنيين الذين سيتم نقلهم من وكالات أخرى، وهو ما يشير إلى التزام الوزارة بالتعامل مع

البيت الأبيض في 2005، «التوجيه الرئاسي للأمن القومي 44» الذي يحدد الأولوية لعمليات التعمير والاستقرار.⁴⁵ ورغم أنه وثيقة أولية، إلا أنه يشكل أساساً للتنسيق بين الوكالات الحكومية المشتركة في جميع برامج التعمير والاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، وفي نفس العام، أصدر البنتاجون توجيه وزارة الدفاع رقم 3000,05، الذي يعرّف عمليات الاستقرار بأنها «مهمة عسكرية أمريكية رئيسية» والتي «سوف تعطى أسبقية بالمقارنة مع العمليات القتالية»⁴⁶ بذلك يشكل هذا التعريف ثورة في الاستراتيجية العسكرية لقوات مسلحة كانت تركز بصورة تقليدية على القتال وتحقيق النصر في الحرب. وعلاوة على ذلك، تؤثر تلك السياسات الجديدة على البنتاجون والدولة والمعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات التمويل وتنمية البرامج لعام 2008 وما بعده. ويمثل ذلك التركيز الجديد تحولاً زلزالياً في الفكر العسكري، فهو يعطي أولوية لوظائف غير قتالية فوق مهام القتال الحربي. في سبيل البحث عن الأمن القابل للاستمرار والصمود.

قيادة عسكرية لها ثقل مدني

إن نقل التركيز الاستراتيجي من المهام القتالية إلى المهام غير القتالية سوف يحتاج إلى نقلة متكافئة في كيفية عمل القيادات الموحدة. فإذا كان من المتوقع أن تشرف أفريكوم على منظومة من المهام التي تكون في واقعها خليطاً من الأمن والتنمية، فإنها يجب أن تشكل نماذج لمجموعات من الوكالات الحكومية المشتركة، تذوب فيها قدرات البنتاجون مع قدرات الدولة، والمعونة الأمريكية وغيرها من المنظمات المدنية، رغم صعوبة هذا التنسيق. وكما أوضح السفير لوفتيس شكل التحدي بالقول، «كيف يمكنك إقامة كيان يجمع ما بين كونه قيادة



DoD photo by Staff Sgt. D. Myles Cullen, U.S. Air Force

على اليسار الفريق أول بيتر بيس رئيس هيئة الأركان الأمريكي مجتمعاً مع الفريق وليم وارد المرشح لقيادة أفريكوم والفريق بنتز كرادوك القائد العام للقيادة الأوروبية في مقر القيادة العامة في شتوتغارت - ألمانيا . 20 يوليو/ تموز 2007.

كبار مسؤولي الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية (المعونة الأمريكية) وهو أحد أعضاء الفريق الانتقالي لأفريكوم، وله خبرة واسعة بأفريقيا، بالقول "يمكن أن يساهم إصلاح قطاع الأمن في بناء أمني يضمن حصول المواطنين على أمن فعال وشرعي، يعتمد عليه بصورة ديمقراطية داخلياً وخارجياً. إن المطلوب هو إصلاح أمني يقوم بتوظيف القوة من أجل حماية المدنيين وتفعيل عملية التنمية. وهذا سوف يكون إسهاماً هاماً.⁵²

إن إصلاح قطاع الأمن يعد واجباً معقداً لتحويل المنظمات والمؤسسات التي تتعامل مباشرة مع التهديدات الأمنية للدولة ومواطنيها. فالهدف النهائي لإصلاح قطاع الأمن هو إقامة قطاع أمن فعال وشرعي يعول عليه بالنسبة للمواطنين الذين تعهد بحمايتهم. فهذا الهدف هو جوهر "الأمن التعاوني"، وهو ممكن التحقيق فقط بمشاركة الدولة المضيفة، والمجتمع المدني وغيرهما من المواطنين الذين لهم مصلحة الأنتفاع. ويمكن أن تتراوح برامج إصلاح

التحديات الأمنية في القارة الأفريقية بصورة كلية بأسلوب الوكالات الحكومية المشتركة.⁵⁰ إلا أنه مرة أخرى، سوف تأخذ هذه العملية بعض الوقت. وكما أكدت تريزا ويلان "سوف تواصل القيادة تطورها بمرور الوقت، وفي النهاية سوف تكون العملية تفاعلية. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2008، لن تصبح أفريكوم منظمة إستراتيجية ثابتة، ولكنها سوف تواصل كونها منظمة ديناميكية متحركة، بحسب ما تسمح به الظروف."⁵¹

إصلاح قطاع الأمن

بعيداً عن إستراتيجية منع النزاع والانتقال إلى ما بعد النزاع، فإن أفضل تكتيك لتضييق الفجوة ما بين الأمن والتنمية هي إصلاح قطاع الأمن. إن إصلاح قطاع الأمن هو جوهر "التنسيق الأمني"، حيث أنه يبني قدرة وطنية ويجعل قطاع الأمن قطاعاً وظيفياً بحيث تتمكن الحكومات الأفريقية من تفعيل التنمية لنفسها. وكما أوضح أحد

قطاع الأمن بين بناء قدرة وحدة عسكرية منفردة، مثل بعثة تدريب متبادلة مشتركة ومجمعة، وإعادة بناء القوات المسلحة ووزارة الدفاع للدولة بالشكل الكامل، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج إصلاح

في نهاية الأمر كنا نقوم بإعادة تنظيم أسلوب العمل في البنتاجون. إلا أننا رأينا فرصة لعمل أشياء جديدة، والاستفادة من دروس تعلمناها منذ سقوط جدار برلين، وإنشاء منظمة يتم إعدادها من أجل المستقبل وليس الماضي.

خاصة في الدول التي فشلت نظامها في الإدارة. وأخيراً، إن التحول المؤسسي هو مفتاح إصلاح قطاع الأمن، حيث يتوجب نهوض كافة المؤسسات معاً. فالبنتاجون على سبيل المثال، لا يمكنه البدء في تدريب الجنود الوطنيين حتى يكون في إمكانية وزارة المالية دفع مرتباتهم، وهو ما قد يكون معتمداً على تلقي تدريب مناسب من وزارة مالية الولايات المتحدة. إن الإخفاق في وضع تزامن للتنمية قد يؤدي إلى الانتكاس والدخول في نزاع، حيث أن الجنود وقوات الشرطة الذين لم يقبضوا رواتبهم هم عوامل مساعدة على زيادة العنف. وسوف تكون أفريكوم معتمدة على وكالات أخرى لتقوم بتطبيق إصلاح قطاع الأمن، نتيجة لطبيعتها المثقلة بالمدينين.⁵³

قطاع الأمن الأمريكي الليبيري المشترك. إن إصلاح قطاع الأمن هو تحول مختصر يتطلب منهجاً متعدد النظم، "الحكومة بالكامل" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

الأحساس والمشاعر الأفريقية تجاه أفريكوم بالرغم من حملة البنتاجون الاستشارية في القارة الأفريقية، فقد لاقت الجهود الأمريكية لتمرکز قيادة القوات في أفريقيا بعض المقاومة. وهو ما تبينه عينات من الصحف الأفريقية:

ودور البنتاجون في إصلاح قطاع الأمن هو دور أساسي ولكنه ليس بالدور الحصري. ويتطلب بناء قدرة قطاع الأمن وتوظيف القائمين عليه، انواعاً كثيرة من الخبرة والدراسة، وهو ما يستلزم جهداً من الوكالات الحكومية المشتركة. فعلى سبيل المثال، لا يُعدُّ البنتاجون أفضل وكالة لتدريب قوات السيطرة على الحدود أو لإقامة محاكم جنائية، وهما جزءان من قطاع الأمن. بل أن إدارة الأمن الوطنية هي أفضل من يتولى تدريب مصلحتي الجمارك والهجرة ودوائرها، بينما يمكن لوزارة العدل المساعدة في إصلاح القضاء الجنائي. وأقوى ما يناسب البنتاجون هو تحويل القطاع العسكري، وهو ما يتجاوز بشكل كبير البرامج الحالية للتدريب والإمداد بالمعدات وقد يستلزم منهجاً شاملاً، من البداية وحتى النهاية.

"أوقفوا أفريكوم عن العمل؛" "قيادة أمريكية جديدة سوف لعسكرة العلاقات الأفريقية؛" "لا تصح ليبيرا، وكارثية لأفريقيا." "لماذا أفريكوم التابعة للولايات المتحدة سوف يلحق الضرر بأفريقيا؛" "أفريكوم هي غزو أفريقيا؟" "جنوب أفريقيا تقول لا للقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة؛" و"الولايات المتحدة تقول لقد أسىء فهمها"⁵⁴.

وقد رفضت القوى العظمى الإقليمية، نيجيريا وجنوب أفريقيا إعطاء الولايات المتحدة ترخيصاً بتمرکز أفريكوم على أراضيها، وحذرتا جيرانها من أن تفعل ذلك. كما يقال، أن المغرب والجزائر وليبيا أيضاً رفضت طلب الولايات المتحدة بتمرکز قوات أفريكوم في دولها. كما وافقت الدول الأعضاء في

أولها، يجب أن تضم مفكرين إستراتيجيين جدد وتبنى مفاهيم ابتكارية عن الأمن، مثل "الأمن الإنساني"، لبناء السلام في أفريقيا. وثانيها، على الضباط الأمريكيين إيضاح كل ما يتعلق بأفريكوم لنظرائهم الأفارقة- فلا يمكن للقيادة الاعتماد ببساطة على كبار مسؤولي البنتاجون في تلقين كبار المسؤولين الحكوميين الأفارقة. وثالثها، على أفريكوم تعزيز القدرة الأفريقية من أجل عمليات حفظ السلام.⁵⁷

ألا أنه يجب الأستدراك والقول أنه لم تدر جميع الدول الأفريقية ظهورها لأفريكوم. فبعضها، مثل ليبيريا، ترى بأن المنظمة لها خير وفوائد للقارة الأفريقية. فعلى أساس بزوغها من وسط حرب أهلية استمرت 14 عاما، كما أن ليبيريا لها منظور هام بالنسبة للأمن الأفريقي. ويوضح وزير الدفاع الليبيري بروني ساموكي أن لدى أفريكوم إمكانية "أن تبني شراكة للوصول إلى تقارب بين المصالح الاستراتيجية، ومنع النزاع، والقيام بعمليات لا تكون الحرب من بينها". وهو يعتقد أيضاً أن عملية توظيف القوات المسلحة الأفريقية لإصلاح قطاع الأمن سوف يؤدي إلى نظام حكم جيد، ويدعم التنمية، ويعزز عمليات حفظ السلام. ويضيف ساموكي أن الوقوف مع أفريكوم لا يشير إلى سداجة حيال المصالح الأمريكية في أفريقيا، بل أنه يظهر استعداداً لإيجاد تآزر للمصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية.

وعلى ضوء هذا التفهم، يقول، "إن منظمة إكواس تتأهب للحصول على أكبر استفادة فيما يتعلق بالتعاون والمصلحة والتدخل، إذا لزم الأمر".⁵⁸ فليبيريا لا تدعم فقط أفريكوم ولكنها عرضت أيضاً استضافتها.

منظمات مثل مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية التي تضم 14 عضواً، على ألا تستضيف أفريكوم، كما أن هناك نقاشاً بين الدول الست عشرة الأعضاء في إكواس بعمل نفس الشيء.⁵⁵ ويلخص وزير دفاع جنوب أفريقيا موسيوا ليكوتا رأي العديد من الدول: "إذا ما حدث تدفق لقوات مسلحة في دولة افريقية أو غيرها من الدول الأفريقية، فإن ذلك قد يؤثر على الدول الشقيقة ولن يشجع على وجود مناخ أمني أو إحساس بالأمن. وهو يحذر من أنه قد يكون من الأفضل للولايات المتحدة ألا "تأتي وتجعل لها تواجداً وتضع بذور الشك هنا".⁵⁶

هناك أسباب أخرى وراء الريبة والرفض. وتحديداً لبعض منها، أنه تم مساواة أفريكوم بسنتكوم، التي تدير شؤون الحرب في العراق وأفغانستان: إن اهتمام الولايات المتحدة بالبتروول الإفريقي معروف لدى الجميع ومدرك باعتباره اهتمام استلابي؛ وقد رسخ ماضي أفريقيا المستعمرة عدم الثقة في قادتها.

ويعرب الجنرال الرواندي فرانك روسارجا، الأمين العام السابق لوزارة الدفاع الرواندية وأحد كبار صانعي السياسة للتنمية العسكرية الرواندية، عن شيوع الإحباط بين ضباط الجيش بالقارة الأفريقية: "أدى عدم توفر المعلومات (عن أفريكوم) إلى عدم إلمام الناس بماهيتها وكيفية ارتباطها بأفريقيا". إن هذا التصريح يبدو مزعجاً بشكل خاص بسبب أن روسارجا ليس غربياً عن العمليات العسكرية الأمريكية والفكر العسكري الأمريكي: فقد حضر دورات عسكرية بمدرسة الدراسات العليا للبحرية الأمريكية في مونترية، كاليفورنيا، وبمركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية في واشنطن دي سي. ويعتقد روسارجا أنه إذا ما أرادت أفريكوم الإسهام في أمن أفريقيا، فإنه يجب عليها الألتزام بعمل ثلاثة أشياء:

العمل مع منظمات خارجية

ويوجد هناك تحدي رئيسي آخر وهو التقرب المبكر إلى الشركاء العسكريين غير التقليديين ، مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات التطوع الخاصة.⁵⁹ فهذه المنظمات غالباً ما تعرف طبيعة الأرض الأفريقية أفضل من البنتاجون، ولها خبرة عملياتية لعدة عقود، وهم خبراء في التنمية، ولهم صلاحية الوصول إلى أماكن يمكن أن تُمنع القوات الأمريكية من الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، فلدى المنظمات غير الحكومية (الإيمائية والإنسانية) والبنتاجون مصالح تكاملية فيما يتعلق بتأمين التنمية وتقديم الدعم للرد على الأزمات الإنسانية المعقدة. وتظهر استجاباتهم لتسونامي إندونيسيا عام 2004 وزلزال باكستان عام 2005 ، تقاريرهم مع الشعوب الأخرى.

على أنه توجد عدة تحديات تواجه هذه الشراكة، كل منها يستحق البحث. أولها، إن العديد من المنظمات غير الحكومية لا تشعر بالراحة حيال العمل مع القوات المسلحة الأمريكية، اعتقاداً منها أنها تضع أعضائها في خطر الردود العنيفة من الجماعات التي تستهدفها العمليات القتالية الأمريكية. وكما يوضح جيم بيشوب من إنترأكشن InterAction، وهي منظمة تعمل كمظلة كبيرة للعديد من المنظمات غير الحكومية: قد ترغب المنظمات الإنسانية في الحفاظ على مسافة كافية تُفرق بينها وبين القوات المسلحة الأمريكية، خاصة في مناخ يحتمل فيه قيام معارضة عنيفة للولايات المتحدة الأمريكية.⁶⁰ وثانيها، تعتقد بعض المنظمات غير الحكومية أن وضعها في مصاف القوات المسلحة يفند حيادها وعدم أنحيازها، وفي بعض الأحيان ، ضمانها الوحيد للسلامة في المناطق المعرضة للنزاعات. وبالمثل، فالعمل مع المنظمات غير الحكومية الحيادية وغير

المتحيزة قد لا يكون متوافقاً بالنسبة لأفريقيوم، حيث أن "محايد" بالنسبة للمنظمات غير الحكومية تعني عدم أخذ أي جانب، و"غير منحاز" بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، هو تقديم المساعدة حيث تكون الحاجة إليها أكثر إلحاحاً، حتى ولو كان النزاع ضد مصالح الولايات المتحدة. وثالثها، يظل تفهم الدفاع عن مجتمع أو هيئة المنظمة غير الحكومية المتنوع بشكل معقد، محدوداً ويخاطر برؤية ذلك المجتمع كوحدة متألّفة، وهو ما يمكن أن يكون له عواقب سيئة. ورابعها، أن أفريقيوم قد تجد من الصعب مشاركة المنظمات غير الحكومية، حيث أنها غالباً ما تتلقى أموالاً (وتفويضات) من بلدان ومصادر متعددة، ولا تعمل كمقاولين. ومن الطبيعي أن تحتاج استقلالية نسبية لإدارة برامجها ونتائجها.

إلا أنه مازال هناك سبب للأمل. وحالياً، تعمل عناصر من البنتاجون ومجتمع المنظمات غير الحكومية من أجل سد الشقاق بين القوات المسلحة والمنظمات غير الحكومية. إن الدفاع حساس من ناحية قلق المنظمة غير الحكومية بخصوص الحياد، كما تقر السيدة ويلان: "نحن ندرك أن سلامتهم (المنظمات غير الحكومية) تعتمد على حيادهم، ونحن نبحث عن آليات تسمح لنا جميعاً بالعمل معاً دون تقويض مهامهم".⁶¹ وتتضمن الآليات محل الاعتبار المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية والمعهد الأمريكي للسلام (يوسيب)، فكل منهما يمكنه العمل "كمكان محايد" للحكومة والمنظمات غير الحكومية من أجل البحث المشترك عن فرص للمشاركة.

وهناك بديل آخر بالعمل من خلال منظمات مظلة منظمة غير حكومية مثل جلوبال إمباكت أو إنترأكشن اللتين يمكنهما العمل كمحورين يمتلكان المصداقية. وتمثل منظمة جلوبال إمباكت

لناقشة الاهتمامات أو القضايا الملحة.⁶³ ورغم أن الكثير من التحديات تصر على عمل علاقة وظيفية بين المنظمة غير الحكومية وأفريكوم، فإن هناك أيضاً الكثير من السبل لتعاون محتمل.

الخلاصة: هل يمكن أحراز النجاح؟

يعتبر المتشائمون أن تحقيق الأمن المستمر والثابت في أفريقيا يعد مهمة لا جدوى منها، وقد يكون ذلك صحيحاً إذا اعتمد ذلك على نموذج الأمن المهيمن. لذلك، يكون على أفريكوم أن تتحاشى هذا النموذج وتبني نظرية استراتيجية جديدة تربط بين الأمن والتنمية واعتبارهما مرتبطين ارتباطاً لا ينفصم ويقوي كل منهما الآخر- وهو لب الرابطة بين الأمن والتنمية. ففي أفريقيا، تكون أغلب التهديدات المسلحة تهديدات داخلية في طبيعتها وتعتمد على مساعدة السكان المحليين من أجل الاختفاء والصمود والتطور داخل حدود دولة ما. وحتى يمكن الوصول إلى ذلك الدعم، يكون عليهم كسب التعاطف الشعبي عن طريق استغلال الظلم العام- الفعلي أو المحسوس- الذي يمكن يعزى إلى الفشل في عمليات التنمية. إلا أنه عن طريق "تأمين التنمية" وتضييق الفجوة بين الأمن والتنمية، فإن أفريكوم سوف تحرم الجماعات المسلحة من الملاذ الذي يضمهم، وبذلك ترعى الأمن المستمر بالقارة.

من الناحية الاستراتيجية، سوف تقوم أفريكوم بتضييق هذه الفجوة عن طريق إعطاء الأولوية لمنع النزاعات قبل انفجارها والانتقال لما بعد المنازعات على الأسلوب التقليدي "القتال وتحقيق النصر في الحرب". إن ذلك يمثل نقلة رئيسية في الاستراتيجية العسكرية، ويتطلب منهجاً شمولياً للأمن بواسطة الوكالات الحكومية المشتركة، وبذلك تم إعداد أفريكوم كمنظمة غير عادية مثقلة بالمدنيين ولها نائبان للقائد من

Global Impact أكثر من 50 منظمة خيرية عالمية في الولايات المتحدة الأمريكية (الحملة الفيدرالية الموحدة للمساعدة الخارجية) وقد عملت مع البناتجون في الماضي، حتى أنها شاركت في دوائر تخطيط أفريكوم. إن منظمة إنترآكشن هي تحالف بين حوالي 150 منظمة إنسانية تقدم النجدة لحالات الطوارئ من الكوارث، ومساعدة اللاجئين، وبرامج التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وفي الثامن من مارس/ آذار 2005، اجتمع ممثلون من البناتجون والوكالة الأمريكية للتنمية العالمية ومنظمة إنترآكشن، في يوسيب من أجل بدء نقاش عن علاقة القوات المسلحة الأمريكية والمنظمات غير الحكومية، في الأجواء والظروف المعادية أو المحتمل أن تكون معادية. وقد أسفر الاجتماع عن خطوط عريضة عملية يمكن استخدامها كنموذج أساسي لأفريكوم.⁶²

وأخيراً، وربما الأكثر أهمية هو أنه يجب على أفريكوم أن تعول على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (المعونة الأمريكية) الخبرة الكبيرة والدراية بالعمل مع المنظمات غير الحكومية. فجهاز العمل بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يمكنه المساعدة في ترجمة وجهات النظر والأهداف وأفضل ممارسة لكل من المنظمات غير الحكومية وأفريكوم، وبذلك تمنع تعارض الجهد على الأرض وكذا التخفيف من سوء التفاهم. وكما أوضح أحد كبار أعضاء الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية والمنضم للفريق الانتقالي لأفريكوم، "إن الآليات الفعالة المتفق عليها للحوار يمكنها أن تساعد على أن يكون الجميع محاط علماءً بواسطة الآخرين عن جهود الآخرين و (مساعدة الكل)... والتنسيق بين المناهج المختلفة حسب الحالة. كما يمكن مثل ذلك الحوار أن يسفر عن إتاحة الفرصة للمنظمات غير الحكومية

المدنيين ، في سابقة هي الأولى من نوعها. ومن الناحية التكتيكية، سوف تقوم أفريكوم بتضييق الفجوة من خلال إصلاح قطاع الأمن والبرامج الأخرى التي توظف القوات، وتعزز الادارة الحكومية الجيدة وتساعد الأفارقة في تحسين الأمن الخاص بهم. ويقع إصلاح قطاع الأمن في مركز عمل أفريكوم لمنع النزاعات والتفويض في التنسيق الأمني.

هل يمكن أن تجزأ جاحا؟ من الواضح أنه من السابق لأوانه القول بأن النجاح سيرافق عمل أفريكوم ، لوجود تحديات

رئيسية، بما في ذلك إقامة مؤسسات لتحقيق أفضل أداء للوكالات الحكومية المشتركة، ومعالجة الهموم الأفريقية، وجذب الشركاء من المنظمات غير الحكومية/المنظمات الخاصة.

إن تلك التحديات قد لا تحلّ حتى 2008، ولكن ذلك لا يعني أن أفريكوم سوف تخفق في نهاية الأمر في رهانها على استقرار القارة الأفريقية. إن الاستراتيجية التي تستخدمها هي استراتيجية واعدة ذات أمل، وتنبئ بأن هناك سبب كاف لوجود الأمل.

الملاحظات

1. مكتب البيت الأبيض للسكترير الصحفي، "ينشئ الرئيس بوش القيادة القتالية الموحدة لأفريقيا التابعة لوزارة الدفاع"، 6 فبراير 2007.
2. روبرت غيتس، وزير الدفاع، في شهادته أمام لجنة الخدمات المسلحة بالكونجرس الأمريكي، 6 فبراير 2007.
3. روبرت جي لوفتيس، السفير بمكتب وزارة الدفاع للشئون السياسية والعسكرية وعضو الفريق الانتقالي لقيادة أفريقيا، مقابلة شخصية، 27 يونيو 2007.
4. جدر الملاحظة أيضا أن مشكلة "الدرزات" ليست قاصرة على البنجانون. فوزارة الخارجية تقسم أفريقيا أيضا بين أفريقيا دون الصحراء وشمال أفريقيا/الشرق الأوسط، وليس معاملة القارة ككل عضوي. إن مكتب الشئون الأفريقية مسئول عن أفريقيا دون الصحراء ومكتب شئون الشرق الأدنى مسئول عن شمال أفريقيا والشرق الأوسط.
5. شهادة غيتس.
6. تلقين عام لأفريكوم، وزارة دفاع الولايات المتحدة الأمريكية، 2 فبراير 2007.
7. وريين بوك، "القيادة الأفريقية: المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ودور القوات المسلحة الأمريكية في أفريقيا"، 16 مارس 2007.
8. رايمان هنري، النائب الأول لوكيل وزارة الدفاع، مكتب وزير الدفاع، التلقين الصحفي بأخبار البنجانون، 23 أبريل 2007.
9. ريزا إم ويلان، نائب وزير الدفاع للشئون الأفريقية، مكتب وزير الدفاع، مقابلة شخصية، 9 يوليو 2007.
10. التلقين الصحفي لهنري.
11. استراتيجية الأم القومي للولايات المتحدة الأمريكية (سبتمبر 2002).
12. لمزيد من المعلومات، أنظر بيتر فام، "الخطوة التالية؟ تطوير العلاقات الاستراتيجية في الحرب على الإرهاب وما بعدها بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا"، استراتيجية مقارنة 26 (2007): 39-54.
13. وكالة المخابرات المركزية، التوجهات الدولية حتى 2015: حوار عن المستقبل بخبراء غير حكوميين، ديسمبر 2000.
14. إدوارد هاريس، "ارتفاع أسعار البترول، السياسة تشكل مستقبل أفريقيا"، الاسوشيتد برس، 29 يونيو 2007.
15. بوك، تقرير سي آر إس، 12.
16. توني كاباشيو، "تأمين البترول الإفريقي دور رئيسي للقيادة الجديدة (حديث 1)،" 18 Bloomberg.com مايو 2007.
17. "تقرير جاح للأمن العام: أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا"، تقرير الأمم المتحدة 285/A/59، 20 أغسطس 2004.
18. مزيد من المعلومات عن GPOI/ACOT ومصالح الولايات المتحدة، أنظر نينا إم، سرافينو، "مبادرة عمليات السلام العالمي: الخلفية والمشاكل للكونجرس"، تقرير سي آر إس 11، 11 يونيو 2007.
19. جيم فيشر-توميسون، "برنامج تدريب القوات الأمريكية يفيد صناع السلام الأفارقة"، معلومات الولايات المتحدة، 20 مارس 2007، <http://usinfo.state.gov> يوليو 2007.
20. كولين إل باول، وزير الخارجية، خطاب في عيادة جسيكو، بورت أو برينس، هايتي، 5 أبريل 2004.
21. مساعدات الأمم المتحدة، تحديث عن مرض الإيدز الوبائي، ديسمبر 2006.
22. كيفين إيه أوبرين، "عناوين رئيسية على الأفق: الإيدز والجيش الأفريقية"، جريدة الأتلنتيك الشهرية 292، رقم 1، يوليو/أغسطس 2003.
23. هذا كل ما يريدونه، "الإكونوميست"، 8 ديسمبر 2007.
24. غينيا بيساو: جنة بوش، "الإكونوميست"، 7 يونيو 2007.
25. كتاب الحقائق العالمية لوكالة سي آي إيه، غينيا بيساو، <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/pu.html>، 13 يوليو 2007.
26. دونوفان سي نساو، "الحرب السياسية في أفريقيا ما دون الصحراء: قدرات الولايات المتحدة الأمريكية والعمليات الصينية في أنجولا ونيجيريا وجنوب أفريقيا" (دراسة، معهد الدراسات الاستراتيجية، 26 مارس 2007).

القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا: نموذج استراتيجي جديد؟

27. كاباشيو.
28. أنظر <http://news.xinhuanet.com/english/2006-12/01/content_4042521_3.htm> (14 يوليو 2007).
29. كريس أدلين، الدول الناشئة كلاعبين جدد في أو دي إيه في إل دي سي: حالة الصين وأفريقيا، "إنستوت دو دوفلمون دورابل إي دي رلاسيون أنترناسيونال، 2007/01.
30. بي بي سي مونييتورنج إشييا، 15 ديسمبر 2003.
31. استراتيجية الأمن القومي، 42.
32. بيبول اليومية، 16 ديسمبر 2003. <www.englishpeopledaily.com.cn>.
33. بيتر فام، "الصين في رحلة سفاري"، وولد دفنس رفيو، 24 أغسطس 2006.
34. تقرير منظمة العفو الدولية أمنستي، ألدكس: 2007/019/AFR54.
35. مايو 2007: تقرير منظمة العفو الدولية أمنستي، ألدكس: 2006/030/ASA17.
- يونيو 2006.
35. جريج ميلز، "أكبر قوة عسكرية في العالم في المدينة"، بيزنس داي، 9 فبراير 2007.
36. بانتر جي كرادوك، جنرال قائد القيادة الأمريكية الجنوبية، شهادة أمام لجنة الخدمات المسلحة بالكونجرس، 19 سبتمبر 2006.
37. استراتيجية الأمن القومي.
38. لمزيد من المعلومات عن الشروط المسبقة لبناء أمة أنظر دوبينز، سيث جي جونز، كيث كرين، بيث كول، "دليل المبتدئ إلى بناء أمة"، دراسة لشركة راند كوربوريشن 2007، MKG-557.
39. جاك بول كلين، الممثل الخاص للأمين العام، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بيان في 5 نوفمبر 2003.
40. مقابلة ويلان.
41. من بعض النواحي، القيادة الجنوبية (سونكوم) هي نموذج لأفريكوم، حيث أنها أدخلت بعض دروس الأمن والتنمية المستفيدة منذ نهاية الحرب الباردة إلا أن أفريكوم رؤى أن يوسع ذلك النموذج بشكل كبير.
42. كوادرنيال دفنس رفيو، 6 فبراير 2006، 17.
43. الجنرال تشارلس والد، "حملة المرحلة صفر"، جوينت فورس كوارترلي (الربع الأخير 2006).
44. التلقين الصحفي لهنري، أنظر أيضا، كوادرنيال دفنس رفيو، 17.
45. الرئيس، "التوجيه الرئاسي للأمن القومي رقم 44: إدارة جهود الوكالات الحكومية المشتركة فيما يتعلق الإعمار والاستقرار"، 7 ديسمبر 2005.
46. توجيه البنتاجون 3000.05: الدعم العسكري لعمليات الاستقرار، الامن، الانتقال من مرحلة لأخرى، والتعمير، عمليات (28، SSTR) نوفمبر 2005.
47. مقابلة ويلان.
48. مقابلة ويلان.
49. التلقين الصحفي لهنري.
50. "البنتاجون: أفريكوم لن تدعم تواجد قوات الولايات المتحدة بالقارة." إنسايد ذا أرمي، 12 فبراير 2007.
51. مقابلة ويلان.
52. كبير مستشاري تهدئة النزاعات بالوكالة الأمريكية للتنمية العالمية وعضو الفريق الانتقالي بأفريكوم، مقابلة شخصية، 16 أغسطس 2007.
53. حاليا، يعمل المعهد الأمريكي للسلام مع البنتاجون وغيره من الوكالات الأمريكية لإعداد منح "الحكومة كاملة" لإصلاح قطاع الأمن.
54. الافتتاحية، "أوقفوا أفريكوم"، ليدرشيپ (أوجا)، 28 سبتمبر 2007: ساليم لون، " سوف تقوم اقيادة الأمريكية الجديدة بعسكرة الروابط مع أفريقيا." ديلي نيشن، 9 فبراير 2007: إزكيل با جيبو وإميرا ودر، "أفريكوم: خطأ لليبيريا، كارثة لأفريقيا." فورن بولسي إن فوكس، 26 يوليو 2007: ميشيل ريتز، "لماذا سوف تؤذي أفريكوم الولايات المتحدة أفريقيا." بزنس داي (جوهانسبرج)، 14 فبراير 2007: أوبي تواكنما، "أفريكوم-غزو أفريقيا؟" فالجار (لاجوس)، 18 نوفمبر 2007: إيزدور جوامومبي، "جنوب أفريقيا تقول لا للقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة." الجارديان، 26 سبتمبر 2007: أويديلي أبوجا، "لقد فهمنا خطأ، تقول الولايات المتحدة." ديس داي (لاجوس)، 30 نوفمبر 2007.
55. جوامومبي.
56. شانينبتون، "أفريقيا تعارض قاعدة القيادة الأمريكية." بوانيو، 29 أغسطس 2007.
57. جنرال فرانك روساجارا، قوات الدفاع الرواندية، مقابلة شخصية، 1 ديسمبر 2007.
58. براوني ساموكاي، وزى الدفاع الليبيري، مقابلة شخصية، 30 نوفمبر 2007.
59. لأغراض المناقشة، سوف تعامل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة على قدم المساواة.
60. جيم بينشوب، نائب الرئيس للسياسة الإنسانية وممارسة إنترآكشن، مقابلة شخصية، 29 يونيو 2007.
61. مقابلة ويلان.
62. الخطوط العريضة للعلاقات بين القوات المسلحة الأمريكية والوكالات الإنسانية غير الحكومية، <http://www.usip.org/pubs/guidelines_pamphlet.pdf> (21 أغسطس 2007).
63. مقابلة مع كبير مستشاري الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتهدئة النزاعات.